الأهرام

المصدر: الشرق الاوسط

التاريخ : ١٠ يناير ٢٠٠٥

رشيد محمد رشيد: أعول كثيرا على زيارتي للرياض وأرحب بدعوة المصريين للاستثمار في السعودية

# وزير التجارة الخارجية المصري: «الكويز» ليست الحل الوحيد للأزمة الاقتصادية

رحب رشيد محمد رشيد، وزير التجارة الخارجية المصري، بدعوة وزير الاقتصاد في السعودية للمستثمرين المصريين بالاستثمار هناك، وقال إن هذا شيء إيجابي ويسعده. لأن أي طريق استثماري هو طريق مزدوج، لافتا إلى أنه يعول كثيرا على زيارته إلى السعودية اليوم. لأن مصر والسعودية بحجمهما وبوضعيهما يجب أن يضعا معا أسلوبا قياديا للفكر التجاري الجديد، مشيرا إلى أن مصر ترحب بالاستثمارات السعودية القائمة فيها. ونفى رشيد في حديث لـ «الشرق الأوسط»، أن تكون مصر قد وقعت على اتفاقية «الكويز» تحت ضغوط أميركية، ومؤكدا أن إسرائيل استفادت اقتصاديا وسياسيا.

حوار: عبد اللطيف المناوي

● هل لمستم أي نتيجة حقيقية من توقيعكم اتفاقية «الكويز»؟

- كنت يوم الاثنين الماضي في مجلس الشورى، وأعلن أكثر من نائب من محافظة بور سعيد عن أرقام حقيقية لهذا التحسن، بعد أن كنا نتحدث نحن عن توقعات. مصانع جديدة تمت الموافقة عليها في المنطقة الحرة أعتقد أنها خمسة مصانع، وتوسعات في أربعة مصانع موجودة، واستثمارات أظنها بـ50 مليون دولار، وعشرون ألف فرصة عمل. هذا ما قالوه، ولم أقل شيئا من عندي. ولو تتبعت الوضع الموجود في العالم فيما يخص المنسوجات والملابس الجاهزة ستجد أن العالم يفور.

ومنذ أيام في الـ «نيوزويك»، هناك أربع صفحات، أو خمس عن المنسوجات والملابس الجاهزة وتأثيرها على العالم ككل، وهناك دول ستحذف من الخريطة كدول صناعية مثل موريشيوس. 60 بالمائة من صادراتها كانت من ضمن الكوتة وماليزيا أيضا ستخسر، وكذلك اندونيسيا، وتونس. نتحدث عن واقع حقيقي، ونفرق بين أناس يخسرون خسارة رهيبة من تطورات اتفاقية multi fibre agreement بنظام الحصص، وآخرين سيستفيدون مثل الصين التي من المتوقع أن تستحوذ على 60 بالمائة من السوق العالمي، ومقالة الـ «نيوزويك» تقول إن الصين لا تأخذ هذه النسبة لأنها الأرخص في العمالة، بل بالعكس، فعمالتها أغلى من مناطق كثيرة وانما بالإنتاجية والآلات، وهناك دول قليلة مثلنا ومثل الأردن. نملك ميزة تفضيلية داخل السوق الأميركية، وهذه قد تقدم قدرا من الاستفادة. ونحن استبدلنا ميزة تفضيلية في موضوع الكوتة بميزة تفضيلية أخرى هي الإعفاء من الجمارك.

● وهل كانت اتفاقية «الكويز» هي المخرج الوحيد لمصر من الأزمة التي كان يمكن أن نواجه بها إلغاء نظام الحصص في مطلع 2005؟

- لا، كنا سنصبح مثل العالم كله، كل العالم كان سيتخذ إجراءات، دول ستدعم، دول ستتدخل، وأخرى ستدخل في مفاوضات. والدول ستعطي مساعدات إضافية للمصانع لديها، وهناك العديد من الوسائل للخروج من هذه الأزمة. لكننا في المقابل أصبحنا في وضع مميز بفضل هذه الاتفاقية. أصبحنا والأردن نملك ميزة تفضيلية داخل السوق الأميركي غير موجودة لدى الدول الأخرى، سوى بعض الدول الأفريقية، التي تملك ميزة تفضيلية في أميركا، فـ «الكويز» ليست المخرج الوحيد، وإنما استعمالها الاستعمال الحسن هو المخرج، بأن نحسن من إنتاجنا، كما ونوعية، في الفترة القادمة.

● حسنا. لكن هناك سؤال بسيط، لماذا الآن؟ ولماذا هذه الاتفاقية الآن، مع أنها موجودة منذ سنة 1996؟

- أي اتفاقية نعملها كدولة لا تساوي شيئا إلا لو استعملها الناس، فالناس هم الذين يطلبون الاتفاقية، الصناعيون والتجار الموجودون في أي مجتمع هم الذين يستعملون أي اتفاقية توقع عليها الدول، وكان نظام «الكوتة» الموجود يغنينا. ولم يكن أحد مهتما بأن يعمل أي اتفاق آخر، وبالتالي لو وقعت عليه وقتها كان من الممكن أن تكون لأغراض سياسية، والذي حدث أن المجتمع الإنتاجي، وبالذات قطاع الملابس الجاهزة والمنسوجات، وتحت ضغط ما سيحدث في عام 2005، هو الذي طلب المشاركة في الاتفاقية، فنحن لم نكن مقبلين، ولا مقدمين على هذه التجربة، لأننا كنا نعرف أن بها نوعا من الالتزام أو التعامل مع إسرائيل.

● تقصد نوعا من التطبيع؟

- ليس التطبيع، أنت تسميه تطبيعا. مع أن العديد من السلع التي نشتريها بطريقة أو بأخرى من الممكن أن تكون مصنعة في إسرائيل أو في أي دولة أخرى. وليس معنى أن تشتري شيئا ما أنك قمت بعملية تطبيع. ولا أريد أن استخدم لفظ التطبيع لأنه ليس له معنى اقتصاديا، وهل كل من يعمل اليوم في سلع إسرائيلية أو مؤسسات يهودية أو إسرائيلية يقوم بنوع من التطبيع؟ التطبيع موضوع أوسع من عملية البيع والشراء، التطبيع له بعد سياسي واجتماعي أكثر من أن يكون له بعد اقتصادي بحت، ونحن لم يكن عندنا هذا التوجه عندما عرض الموضوع سنة 1996 وكنا نعلم خلفياته.

● وهل تعتقد أن هناك إمكانية للفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي؟

- القضية التي نتحدث فيها ليس فيها فصل بين السياسة والاقتصاد، القضية التي نتحدث فيها هي هل مصر ستتنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني في مقابل الاتفاقية، وأعتقد أن هذا هو السؤال السياسي لأن عندنا معاهدة سلام مع إسرائيل، فما بيننا وبين إسرائيل سياسيا في إطار عملية السلام محسوم منذ 25 عاما وانتهى الأمر إليه، نحن اعترفنا بدولة إسرائيل واعترفنا

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

بوجودها، أصبحت هناك اتفاقية سلام «محترمة» بين البلدين منذ 25 سنة، والقضية اليوم هي القضية الفلسطينية وإمكانية حلها، والسؤال عندما نتكلم عن السياسة هو: هل مصر ستتاثر وتتنازل عن دورها وتاييدها للقضية الفلسطينية، وانا اقول لا، لاننا رأينا ذلك في كامب ديفيد، مصر لم تتخل عن القضية الفلسطينية ولو نظرنا للـ25 سنة الماضية، فلا اظن أن دولة اخذت مواقف مؤيدة، ومؤيدة بشكل إيجابي، وليس بالشعارات، مثل مصر فقد تدخلت وفاوضت وقامت بالعديد من المبادرات داخل مصر وخارجها من أجل فلسطين، مصر لم تتنازل عن دورها، ولم تعط لإسرائيل أي خط للتراجع في أي من النقاط التي حددتها منذ سنة 1977 .

● هل مورس اي شكل من أشكال الضغوط الخارجية على مصر من اي قوى سياسية كانت من اجل الوصول الى اتفاق «الكويز»؟

- ابدا، أميركا لم تضغط على مصر بأي صورة من الصور في هذا الموضوع، وهذا الكلام بدأ قبل أن أتولى الوزارة، لأنه منذ فترة والرئيس أعلن انه منذ أكثر من عامين بدأ التفاوض وهو لم يكن سهلا مع أميركا. أميركا لم تكن تريد أن تعطينا الحجم المتاح لنا لأن أميركا تنظر الى مصالحها أيضا، وأميركا أعلنت بمنتهى الوضوح انها تريد ان تقوم باتفاقيات تجارة حرة على مستوى الشرق الأوسط، وأعلنت منذ فترة أيضا ان مصر ليست مهيأة لبدء مفاوضات التجارة الحرة، ولو رجعنا لجذور هذا الموقف سنجده موقفا اقتصاديا بحتا، نتيجة لمفاوضات بين أميركا ومصر على أجندة اقتصادية. وأميركا لم تكن مقتنعة اننا وصلنا لمرحلة نستطيع ان نتحدث فيها، ونفس الشيء بالنسبة لمصر كذلك، اننا لم نكن نرى اننا قد وصلنا لمرحلة نقطة البداية. وانما بوش أعلن انه يريد منطقة تجارة حرة في المنطقة العربية كلها، وأميركا تعلم اننا نريد أن نبدأ مفاوضات التجارة الحرة، وتعلم أميركا جيدا انها اتفاقية من طرفين، ستمنحنا الدخول للسوق الأميركية، وفي مقابله ستطلب منا أشياء، سواء كانت الدخول الى السوق المصرية، بمنتج او بشيء آخر، أو بإصلاحات اقتصادية تتماشى مع الفكر الذي تراه، وهو ما طبقته اليوم مع دول مثل الأردن والمغرب والبحرين، أخذا في الاعتبار ان الاقتصاد في مصر أكبر وأكثر تعقيدا من هذه الدول، فدول الخليج دول مفتوحة والمفاوضات أقل تعقيدا من مجتمع اقتصادي مثل مصر. إنما أميركا من هذا الموقف (فكر المنطقة كلها)، رأت ان موضوع «الكويز» لو تم سيعطينا حق الدخول للسوق الأميركية بدون أن تأخذ.

● وإسرائيل؟

- إسرائيل ستستفيد، والمحصلة بالنسبة لها فيها فائدة اقتصادية لأنها ستبيع لأن هناك منتجا سيصدر الى أميركا به مدخل إسرائيلي، وبالتالي كلما زاد حجم الصادرات المصرية الى أميركا زادت صادراتها بالنسبة المتفق عليها. فهي اقتصاديا مستفيدة وسياسيا، ولكن بمفهوم آخر، غير المفهوم الذي نحدده أنا وأنت فيما يخص القضية الفلسطينية، هم يرون أن هذا سيعطيهم القدرة على ان يتعاملوا مع أكثر من دولة، مع الأردن، ومع فلسطين، ومع مصر. لكن هذا لا يعني ان المفاوضات كانت سهلة لأن النسب التي كانوا يريدونها كانت مختلفة ولذلك أخذت المفاوضات وقتا.

● هل تعتقد ان هذه الاتفاقية - في أي زاوية من زواياها - من الممكن ان تشكل نوعا من التنازل السياسي من أجل مصلحة اقتصادية وضغوط للقطاع الخاص في مصر؟

- اولا كلمة تنازل، تجعلني اكرر مرة أخرى ان الأمر سيكون تنازلا سياسيا، لو لم يكن عندنا معاهدة سلام، نحن عندنا معاهدة سلام وعندنا تجارة ولا أستطيع كوزير تجارة خارجية ان امنع دخول سلع إسرائيلية، وهناك 50 مليون دولار حجم التجارة بين مصر وإسرائيل العام الماضي، صادرات وواردات 26 و24 مليون، ونحن نعلم ان البيع والشراء ليسا بقرار حكومة، فالمؤسسات الاقتصادية تبعد عن التعامل مع المنتجات الإسرائيلية، هناك شركات مصرية كثيرة لها الحرية في ان تتعامل مع إسرائيل، لكنها ترفض لأنها تعرف ان الجمهور لن يتجاوب معها، وأنا لم اتنازل لأنني لم أعط إسرائيل حقا لم يكن عندها وسياسيا وضغوط القطاع الخاص.

● قلت من أجل ضغوط معينة من القطاع الخاص؟

- المسألة في مصر الآن ليست قطاعا خاصا وقطاعا عاما، وكما قلت لك من قبل، عدد المصانع التي دخلت في الترتيبات الحالية والتي تمثل 7 مناطق فقط 217 مصنعا مصريا، وهم يصدرون لأميركا بعد ان دخلوا في إطار المصانع التي تمت الموافقة عليها.

● هل اختيار شخص مثل جلال الزوربا في مرحلة معينة كان تعبيرا عن هذا التوجه الجديد أو رضوخا لهذا التوجه في الموقع الذي هو به؟

- لا. هذا الكلام غير صحيح ولم نختره تنفيذا لتوجه أميركي. وأنا اولا من قطاع الصناعة والأعمال، وأعرف العاملين به، وجئت للوزارة في توقيت كان يطلب بالصدفة ان يكون هناك تجديد في اتحاد الصناعات المصرية، والقانون ينص على ان الوزير هو الذي يعين الرئيس والنائبين. وأنا أشجع اتحاد الصناعات أن يتجه لأن يغير القانون، وحتي يمثل بالفعل قطاع الصناعة عن طريق الانتخابات، وان ينتخبوا من يمثلهم بطريقة منظمة وفعالة، وانما أحضرت عشرين اسما طلبت الرأي فيهم. وان يتم اختيار من كانوا موجودين وقتها. وهكذا لكل الناس. والفارق كان كبيرا بين الأصوات التي حققها جلال الزوربا، والمرشح التالي له. وبالمناسبة انا اعرف جلال الزوربا، ولا انكر ذلك ولي علاقة طيبة به. لكن القرار لم يكن قرارا شخصيا.

● قبل أن ننتقل من موضوع «الكويز»، دعني اسألك سؤالا شخصيا، ما هي مشاعرك في اللحظة التي وقعت وصافحت فيها الوفد الاسرائيلي؟

- صمت للحظات، ثم قال: ليست لدي الرفاهية التي تجعلني اترك مشاعري كمواطن مصري وعربي تقودني من دون أن احسب حساب مصلحة مصر وشعبها لأن المسؤولية لا تجعلني انام ليلا. ولقد قبلت تحمل هذه المسؤولية.

● دعنا ننتقل لنقطة أخرى بالنسبة للعلاقات العربية، وزير الاقتصاد في السعودية يدعو المستثمرين المصريين للاستثمار في السعودية، الي اي مدى تزعجك هذه المسألة؟

- هذا الموضوع لا يزعجني، بل يسعدني واشجعه تماما. أنا مؤمن بأن اي طريق استثماري او تجاري هو طريق مزدوج. وأنا مقتنع بأن وجود مستثمرين مصريين في دول اخرى هو شيء ايجابي لمصر، لأن وجود شركات مصرية، ومستثمرين مصريين في هذه الدول سيضيف الى المنظومة الاقتصادية المصرية، ولن يقلل منها. سيكون هذا جزءا من الرسالة التي ساحملها إلى السعودية لأنني أريد أن انشط الاستثمارات بين مصر والسعودية في الجانبين.

● على الطرف الآخر، هل تعتقد ان مصر في وضعها الحالي، تقوم بعملية تشجيع للاستثمارات السعودية للحضور إلى مصر، ودعني اذكرها بين قوسين، نموذج شركة «سابك» على اعتبار أنهم يتكلمون عن انه لا توجد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

مساحة مفتوحة فعليا لممارسة النشاط بشكل طبيعي في مصر؟

- نحن نشجع وجود استثمارات في مصر بصفة عامة (...) ولو تحدثنا عن بعض المشاكل الخاصة لشركات مثل «سابك» التي تتحدث عن بعض قطاعات، هي ترى انه لا يوجد فيها مجال للاستثمارات، فهذه كانت مشكلة موجودة بالنسبة لكل الشركات، وليس لها وحدها، وربما أثرت هذا الموضوع في اطار ان هناك محورا اساسيا للعمل في هذه الوزارة بالتعاون مع وزارات اخرى، والمجموعة الاقتصادية بالذات، واننا مسؤولون في هذه الوزارة عما يطلق عليه بالسياسات الصناعية، والسياسة الصناعية الغرض منها هو إتاحة الشفافية والوضوح للشركات بأن تستثمر في قطاعات معينة من منطلق ان هذا الكلام غير موجود ومن منطلق انه كان هناك تضارب في السياسات الاقتصادية في الفترة الماضية، ولو كانت هناك شركة تريد ان تستثمر في مجال المنتجات البترولية او الأسمدة في مصر، ستجد ان هناك تضاربا بين الوزارات المختلفة وتشتتا في الموافقات، هذا التضارب انتهى الآن وحددنا دور الحكومة كيف يكون في الملكية، وحددنا ان الدولة ستكمل دعم السماد ولا تتحمله الشركات لكن تتحمله الدولة. وبالتالي تستطيع الشركة ان تبيع بالسعر العالمي واذا أرادت ان تصدر فلتصدر، وبالتالي عند تطبيق هذه السياسة فإنها ستجلب العديد من الاستثمارات لأنها لن تحتاج الى استثناء من وزير او غيره.

● هل انخفاض سعر الدولار مؤخرا مقابل الجنيه له تأثير سلبي على الاستثمار في المرحلة القادمة؟

– لا أتصور ذلك. بالعكس فانا أرى ان ذلك شيء ايجابي فقد حدث استقرار في التعامل بالعملة، واليوم نحن ندخل في مرحلة واضح منها - بغض النظر عن الاسعار الصاعدة والهابطة - اننا سنرجع نشتري ونبيع وان تكون البنوك قادرة خلالها على التعامل مع العرض والطلب بصفة عامة. ولا تكون هناك المعاناة القديمة. وهل يستطيع البنك ان يعطي أم لا. وهل تنتظر الشركة في الطابور أم تلجا الى وسائل اخرى؟ هذا هو اهم ما في الموضوع. ان يكون التعامل من خلال سعر واحد متفق عليه، يعمل به كل الناس، وهناك مرونة في الحركة تسمح بهذا. وان ينخفض الدولار في مصر عما حدث في الايام الماضية فهذا إيجابي لأنه كان ردة فعل ايجابية بثقة. وعندما أخذنا قرارا بتعويم الجنيه المصري قصدنا وجود سعر متحرك. فان يتحرك السعر بالانخفاض او الصعود فهذا وارد، وكلنا نعرف ان الدولار انخفض عالميا مؤخرا بما يجاوز 20٪ فان ينخفض في مصر بمعدل 5 أو10٪ فهذا لا يخيفنا.

● مع «الكويز»، مع اتفاقية التجارة الحرة المصرية الاميركية، مع الحلم الاميركي في التجارة، مع الحلم الاوروبي في التجارة، هل تعتقد ان الوقت قد حان لإعلان وفاة ما سمي بالسوق العربية المشتركة؟

- بالعكس، نحن نعلن دولة السوق العربية المشتركة وليس وفاتها. وكنت في اجتماع في جامعة الدول العربية، وكان هناك دورة استثنائية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكلنا نعلم ان بداية 2005 هي بداية سنة التطبيق الكامل لاتفاقية تيسير التجارة العربية. وانا متفائل كذلك بالسوق العربية المشتركة، وأعلم تماما ان هناك مشاكل متعددة فيما أطلق عليه البنية التحتية في التجارة العربية. وما أقصده بهذا هو شهادات المنشا والنقل والمواصفات والمنتجات، والأشياء الاساسية التي نستطيع من خلالها ان نبدأ في عمل تجارة. وللأسف هذه الأشياء يوجد بها جزء كبير لم يحسم بعد. ما زال النقل بيننا وبين السعودية ربما يكلف اكثر من النقل بين السعودية واوروبا، او بين مصر واوروبا. ونفس الشيء بيننا وبين تونس، او سورية، وما زالت المواصفات لم يتفق عليها بعد. ومنظومة المواصفات القياسية العربية لم تنته منها بعد، منظومة الاتفاق على شهادات المنشا لم ننته منها بعد ورغم هذا، هناك توجه واضح للتجاوب لأن الشعوب والحكومات العربية تريد منطقة تجارة حرة عربية حقيقية.

وأغلب العوائق الموجودة يقودها المجتمع الصناعي او الإنتاجي، وليس الحكومات لأن المجتمعات الصناعية هي التي تخاف على نفسها. وأنا متفائل لأن الفكر العام بدأ يتقارب، وفيما مضى كان هناك تباعد في الفكر الاقتصادي الآن هناك تقارب، وكلنا نعلم ذلك، والتجمعات أصبحت واضحة ومحددة، ولا مفر من ان نعمل في هذا الإطار. كما ان هناك نضجا في مجتمع رجال الاعمال في الدول العربية، فالجيل الثاني والثالث منهم - اذا اعتبرنا تجاوزا ان هناك أجيالا بدأت مع تحرر الدول العربية - بات اكثر نضجا، ويحتاج الى سوق عربية، ولا يكتفي بأسواق الدول. سوق اعمال السعودية أصبحت صغيرة على رجال الاعمال السعوديين، وسوق مصر أصبحت صغيرة على رجال الاعمال المصريين. فالسعودية ومصر بالذات بحجميهما ووضعيهما يجب ان يضعا معا أسلوبا قياديا لهذا الفكر الجديد وسوف نبدأ بأنفسنا ونخلق جوا جديدا بيننا وبين السعودية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية